

فشل سياسة خصصة معمل التكرير سامير يحيي المطالبة بإعادة تأميمه

تلعب مصفاة سامير لتكرير المنتجات البترولية دورا حيويا بالنسبة للاقتصاد المغربي، فهي تعتبر إحدى أكبر المقاولات، محتلة لسنوات المراتب الثلاثة الأولى إلى جانب كل من المكتب الشريف للفوسفات و اتصالات المغرب برقم أعمال سنوي يمثل ما يناهز 6% من الناتج الداخلي الخام. كما أنها من أكبر المقاولات المشغلة، إذ تساهم في تشغيل 1500 عامل بشكل مباشر و 7 آلاف عامل بشكل غير مباشر. و يبرهن توقف نشاط المصفاة على فشل ذريع لسياسة خصصتها و خصصة قطاع الطاقة بمجمله و مازقا فعليا للسياسة النيوليبرالية المطبقة منذ الثمانينات. و علاوة على ذلك تعد الأزمة الحالية دليلا ملموسا على صحة طرح جمعية أطاك المغرب التي كانت من بين المنظمات المغربية المعارضة لخصصة المنشآت العمومية و للسياسات النيوليبرالية المفروضة.

نهدف من خلال هذا النص إلى المساهمة في النقاش الدائر حول أزمة توقف نشاط التكرير لمصفاة سامير. و لهذا سنتطرق أولا للأسباب الرئيسية لتوقف النشاط التي تعود بمعظمها لدور القطاع الخاص المستفيد من خصصة المصفاة و تحديدا لمنطق الربح الذي قاد نشاطه، وكيف يتناقض هذا المنطق مع خصائص تكرير البترول، وكيف أن استثمارات القطاع الخاص لم تفضي إلى تحديث الإنتاج و تطوير الإنتاجية. و سنوضح فيما بعد كيف أن برنامج خصصة قطاع الطاقة و تحرير أسعارها قد خدم أساسا الشركات البترولية متعددة الجنسية التي ساهم نشاطها في تحويل جزء من المدخيل التي تحققها بقطاع الطاقة نحو الخارج. و في الأخير نناقش مطلب التأميم الذي ترفعه نقابات المصفاة لنوضح ما هي شروط نجاحه.

أولا: هل تعود أزمة سامير لفرط استدانة خاصة و تأخر تحديث المصفاة ؟

أدى سعي الرأسمال الأجنبي نحو الربح السريع إلى تآكل لوسائل إنتاج معمل التكرير سامير حيث لم تقم المجموعة المستفيدة من الخصصة بتنفيذ برنامج تجديد و تطوير المعدات كما التزمت بذلك في عقد التفويت. و لذلك ظلت منتجات معمل سامير أقل جودة من المنتجات العالمية و أكثر ارتفاعا من حيث السعر.

بمجرد استلامها لمعملي التكرير شرعت المجموعات الرأسمالية المستفيدة منذ السنوات الأولى للخصصة في مراكمة أرباح فورية سنوية، إذ لم تكن مضطرة للانتظار لفترة من الزمن بين اتخاذ قرار شراء المصفاة وفترة الإنتاج الفعلي. كان معملا التكرير جاهزين للإنتاج منذ اليوم الأول لاستلامهما. و هذا ما كان قد حفز كورال والعديد من الشركات البترولية العالمية على التنافس من أجل نيل صفقة خصصة سامير التي كانت تتمتع، فضلا عن ذلك، ولازالت باحتكار شبه تام لتكرير المنتجات البترولية.

تقدر الأرباح الصافية لسامير ما بين فترة إبرام صفقة خصصتها إلى حدود نهاية سنة 2013 بحوالي سبعة مليار درهم و 737 مليون درهم جرى ترحيلها بمعظمها على الأرجح للخارج، باستثناء الحصة العائدة للمجموعة الرأسمالية الكبيرة المسماة "هولماركوم" لعائلة بنصالح(1).

لم تقرر إدارة الشركة تنفيذ البرنامج الاستثماري الموعود به في عقد التفويت إلا بعد فوات الأوان، أي بتأخر تسع سنوات، أي في أواخر سنة 2005. غير أن تنفيذ القرار و الشروع في الإنتاج الفعلي تطلب خمسة سنوات إضافية من الإعداد التقني وتنفيذ طلبات الحصول على التجهيزات و المعدات الجديدة و تركيبها. و لم يبدأ تكرير البترول في ظل تحديث وسائل الإنتاج إلا في أواسط سنة 2010 بانطلاق بعض الوحدات، غير أن أغلب الوحدات الجديدة لم تشرع في الإنتاج الفعلي إلا في سنة 2011 (2). لقد تبين أن إدارة سامير أخلت بالالتزامات

الأساسية الواردة في العقد حيث تأخرت لمدة 14 سنة عن تنفيذ الاستثمارات الموجهة لتحديث معمل التكرير. ويعد ذلك إحدى العوامل المساهمة في الأزمة الحالية لسامير. إن مسؤولية ذلك يتحملها الحاكمون الذين لم يكتفوا ببيع المعملين بأبخس الأثمان فقط، وإنما تركوا المجال مفتوحاً عن قصد أمام المجموعات الرأسمالية كي تتجنب الالتزامات المتضمنة في العقد.

إضافة إلى ذلك هناك مشكل في طريقة تنفيذ هذه الاستثمارات. فهي، أولاً، استثمارات كثيفة في ظرف وجيز جداً. ثانياً، مولت إدارة سامير هذا البرنامج باللجوء الكثيف إلى الاقتراض، خاصة وأن جزء هام من القروض حصلت عليها من بنوك أجنبية.

يضم برنامج تحديث المصفاة اقتناء بعض وحدات للإنتاج و المعالجة و التصفية و التحويل تستعمل تقنيات حديثة و تكنولوجية متطورة. و يرمي البرنامج توفير شروط جودة المنتجات و فقط المعايير الأوروبية و تقليص تكلفة الإنتاج لمواجهة المنافسة الأجنبية. بلغت تكلفة البرنامج إلى حدود سنة 2009 حوالي 10 مليار درهم (9,8 مليار درهم). اقتصر تمويل سامير الذاتي على 40% من تكلفة البرنامج، فيما مول 60% منه عن طريق الاقتراض من البنوك المحلية و الأجنبية(3).

و في نفس الفترة دشنت سامير بالموازاة مع هذه الاستثمارات المتعلقة بالإنتاج استثمارات أخرى كبيرة في مجال التخزين و النقل و التسويق كلفت مئات الملايين من الدراهم. كانت سامير مضطرة لتنفيذها، خاصة في مجال تسويق المنتجات البترولية للوقوف في وجه ضغط شركات التوزيع المنافسة، و ذلك بإنشاء شركة متخصصة في التسويق. كما قامت بإنشاء شركات متخصصة التخزين و النقل و اقتناء أغلب حصص شركة أخرى متخصصة في التخزين(4).

يمكن، إذن، تركيز أحد الأسباب الرئيسية للأزمة الحالية لسامير في حصولها على قروض كثيفة(60% من تكلفة اقتناء المعدات و التجهيزات الحديثة) في فترة ما بين 2006 و 2008 على الأرجح، غير أن الآلات الجديدة لم تشرع جميعها في الإنتاج إلا في أواسط 2011. إن هذا الفارق الزمني بين الحصول على القروض و وقت الانطلاق الفعلي للإنتاج هو أحد أسباب صعوبات أداء أعباء ديونها الخاصة. و لهذا نجد أن الأزمة المالية ظهرت بوضوح منذ 2010 حين بلغت المديونية حوالي 10 مليار درهم، تمثل منها القروض الموجهة لتمويل تحديث بنيات الإنتاج ما يناهز 6 مليار درهم.

ثانياً: ما خصائص التكرير لمصفاة المنتجات البترولية و كيف تتعارض مع منطق القطاع الخاص؟

تتوفر مصفاة سامير على طاقة تكرير تمكن نظرياً من تحقيق الاكتفاء الذاتي و تلبية الطلب الداخلي البالغ إجمالاً حوالي عشرة مليون طن سنوياً، إلى أنه يتعذر عملياً على المصفاة أن تستجيب لكل الطلبات المرتبطة بكل أنواع مشتقات المنتجات البترولية بسبب خصائص تكرير البترول الخام نفسه. فكل طن من البترول الخام يدخل المصفاة ينتج مشتقات مختلفة بمقادير محددة سلفاً بخصائصه(تصريح اليمني من النقابة الوطنية لصناعة البترول و الغاز: "عندما نقوم بتكرير كل 100 طن من البترول نحصل على 39% من الغاز و 17% من الفبول و 17% من البنزين و 17% من وقود الطائرات Jet و 10% من الإسفلت و زيوت أساسية"). و لهذا السبب بالتحديد تعجز المصفاة عن تلبية كل الطلب الداخلي المرتبط بمشتق أساسي كالغاز و ال، مثلاً، الذي لا تستطيع تغطيته إلا بنسبة 46%. و على سبيل المثال يتطلب تلبية هذا الطلب ليس فقط تشغيل كامل الطاقة الإنتاجية، و إنما طاقة إنتاجية إضافية و تكرير كمية أكبر من حجم الاستهلاك الحالي، أي أكثر من عشرة مليون طن، مما يفضي إلى الحصول على مشتقات أخرى بمقادير فائضة، و بالتالي إقبال تكلفة التكرير بنفقات لا طائل منها.

و في ظل سياسة تحرير واردة المشتقات البترولية و غياب حدود دنيا لضبط الكميات المتدفقة للسوق الداخلي تعمل شركات التوزيع التي يعد أغلبها شركات متعددة الجنسية على إغراق تدريجي للسوق بكميات تفوق العجز المسجل في تكرير مصفاة سامير. و يدفع هذا الواقع سامير إلى خفض اضطراري للقدرة الإجمالية للإنتاج،

وبالتالي تكبد خسارة متمثلة في إثقال تكلفة الإنتاج. و يعد هذا تحديدا أحد العوامل المساهمة في انخفاض المرودية الإنتاجية لسامير. إن أحد الدروس الأساسية لتجربة خوصصة المصفاة و فتح سوق قطاع الطاقة بأكمله أمام المنافسة العالمية هو أنها لم تفضي إلى الرفع من تنافسية المصفاة فقط ، بل أدت بالعكس إلى فشلها في الرفع من إنتاجيتها في ظل تدفق منتجات الشركات البترولية المتعددة الجنسية بأسعار دنيا.

ثالثا: ما ضرر منطق الربح الذي يحرك القطاع الخاص؟

إن ما جعل مصفاة سامير تتوقف نهائيا عن الاشتغال هو المنطق الخاص الذي يحكمها باعتبارها باتت ملكية خاصة لمستثمرين خواص غايتهم النهائية و الوحيدة هو الحصول على الربح. و لو ضلت تابعة للقطاع العام لوصلت الإنتاج دون اعتبار لمنطق الربح بالدرجة الأولى. و الخلاصة أن عاملي خصائص تكرير المنتجات البترولية المذكورة أعلاه و الأهمية الاقتصادية الإستراتيجية للمنتجات البترولية تتعارض مع الهاجس المحرك لاستثمارات القطاع الخاص. وقد أفضى منطق الربح الذي أصبح هاجس الإدارة الجديدة إلى برنامج لإعادة الهيكلة لسامير بهدف تقليص تكلفة الإنتاج عبر خفض كبير لعدد العمال و الأطر المتخصصة الدائمة، بحيث انتقل عددهم الإجمالي منذ سنة خوصصة المصفاة في 1997 من 2000 عامل إلى 1300 فقط سنة 2003(5) ثم إلى حوالي 1100 سنة 2014، أي إلغاء 900 منصب شغل دائم، و يعني ذلك خفضا مهول لعدد العمال تبلغ نسبته 45%. كما لجأت الإدارة الجديدة إلى الرفع من عدد المهام الموكولة إلى شركات المناولة، بحيث أصبح عددها حاليا يبلغ 200 مقاوله صغيرة و متوسطة من الباطن(6). أفضى هذا التدبير إلى فقدان المصفاة لأطر متخصصة و ذات خبرة هامة و إلى مؤشرات بعدم فعالية طرق الإدارة الجديدة كانت أهم معالمها قد ظهرت منذ سنة 2002، بحيث أدت آنذاك إلى ظهور ثغرات خطيرة على مستوى أمن منشآت المصفاة أدت إلى اندلاع ثلاثة حرائق كبيرة في ظرف سنة واحدة أودى إحداها إلى وقف كلي لنشاط التكرير بمصفاة سامير(7).

رابعا: كيف يخدم برنامج خوصصة قطاع الطاقة و تحرير أسعارها الرأسمال الخاص الأجنبي؟

يعد توقف نشاط تكرير المنتجات البترولية ليس فقط فشلا لخوصصة سامير، وإنما فشلا لسياسة خوصصة قطاع الطاقة برمته على مستوى الإنتاج و التخزين و التوزيع و إفلاسا لسياسة تحرير أسعارها و إلغاء كل أدوات تدخل الدولة في ضبط و مراقبة القطاع و حماية السوق الداخلي.

فقد سبق للدولة تحت الإشراف المباشر للبنك العالمي أن أقدمت على تفكيك تدريجي للقطاع العام للمنتجات البترولية. فمذ أواسط التسعينات(ما بين 1993 و 1996) و بضغط من هذا الأخير باعت الدولة حصتها في سبعة شركات لتوزيع المنتجات البترولية، وبذلك أصبح القطاع الخاص محتكرا لمعظم قطاع التوزيع بالمغرب، بعدما كان القطاع العام عبر "الشركة الوطنية للمنتجات البترولية" هو الذي يحتكر في بداية التسعينات أغلبية مبيعات المنتجات البترولية. و بذلك أصبح جزء من المداخل التي يفترض أن تحصل عليها الدولة خلال حلقة تسويق هذه المنتجات تحول إلى القطاع الخاص المحلي(عائلة أخنوش أساسا) و إلى الشركات البترولية المتعددة الجنسيات.

ولم يقتصر برنامج خوصصة قطاع الطاقة على بيع معلمي تكرير المنتجات البترولية(سامير و الشركة الشريفة للبترول) و بيع سبعة شركات عمومية لتوزيع المحروقات، وإنما امتد أيضا لحلقة إنتاج الكهرباء و تسويقها، بحيث أضحت الشركات المتعددة الجنسية هي المحتكر لمعظم إنتاج الطاقة الكهربائية، بعدما كان القطاع العام عبر المكتب الوطني للكهرباء هو المحتكر الأوحد. و علاوة على ذلك، تسيطر الشركات الأجنبية حاليا على معظم سوق توزيع الكهرباء ببلادنا(الشركات الأجنبية لتوزيع الكهرباء بالمدن الرئيسية). و هنا أيضا أصبح جزء من المداخل التي كان القطاع العام للكهرباء يحصل عليها يسيطر عليها القطاع الخاص الأجنبي ليحولها إلى بلدانه الأصلية(8).

خامسا: هل يمكن إنجاز تأميم مصفاة سامير في ظل خوصصة و تحرير قطاع الطاقة؟

بات مطلب إعادة تأميم سامير شعارا رئيسيا لنضالات الآلاف من عمالها، لأن ذلك يعد شرطا لاستعادة نشاط المصفاة و إنقاذ مناصب عملهم و دخلهم. لقد أصبحوا مقتنعين من خلال تجربتهم الملموسة بإفلاس تجربة الخوصصة، لأن المصلحة الموجهة للقطاع الخاص تتناقض مع الحفاظ على اشتغال دائم للمصفاة نظرا للعوامل التي ذكرناها آنفا. لكن هل يمكن إنجاز إعادة تأميم سامير في ظل خوصصة و تحرير كامل قطاع الطاقة؟

بكل تأكيد، لا. ستكون إعادة تأميم المصفاة فشلا ذريعا، لأن ذلك يتطلب أيضا إعادة تأميم كل شركات توزيع و تسويق المنتجات البترولية، وكذا تلك المتدخلة في التخزين و النقل. إن الشركات الخاصة، خاصة منها المتعددة الجنسية، تجني مداخيل هامة في مختلف حلقات سلسلة تكرير البترول و تخزينه و توزيعه و إنتاج للطاقة الكهربائية و توزيعها. وسيفضي التراجع عن خوصصة كل هذه الشركات إلى استعادة لهذه المداخيل لصالح القطاع العام. وسيسهم ذلك بكل تأكيد في توطيد عملية إعادة التأميم.

وتتطلب إعادة التأميم، أيضا، تطبيق سياسة حمائية لكامل قطاع الطاقة ببلادنا عبر فرض الرسوم الجمركية و سياسة لتقنين أسعار المنتجات و التوفر على أدوات للمحافظة على استقرار الأسعار يعد صندوق الموازنة إحداهما.

وإضافة إلى ذلك، لن تستطيع المصفاة، حتى لو كانت تابعة للقطاع العام، الصمود في وجه المنافسة الحادة في ظل سوق مفتوحة أمام الشركات المتعددة الجنسية التي لا تتوفر فقط على شروط تنافسية أفضل نظرا لإمكاناتها المالية الكبيرة و تحكمها في التكنولوجيا فقط، و إنما توجد في وضعية سيطرة شبه كاملة على جزء هام من البترول على الصعيد العالمي بتدخلها في كامل السلسلة من التنقيب و الاستكشاف و امتلاك الآبار إلى التخزين و التسويق و التكرير ثم التوزيع و التسويق في مختلف البلدان. و جزء هام من الربح المحصل عليه تحققه قبل عملية التكرير.

مجموعة أطاك إنزكان

هوامش

- 1- اعتمدنا في حساب الأرباح طيلة هذه الفترة على التقارير السنوية التي أصدرتها إدارة سامير ما بين 2005 و 2013 تم على تقارير ليكونوميست خلال ما قبل 2005.
- 2- التقارير السنوية التي تصدرها إدارة سامير و المنشورة بموقعها بالانترنت.
- 3- نفس المصدر السابق.
- 4- تفيد التقارير السنوية المشار إليها أن سامير أنشأت في سنة 2008 الشركة المغربية لنقل و تخزين المنتجات البترولية TSPP التي تتوفر حاليا على أسطول يبلغ 115 شاحنة مزودة بخزان. و تعتزم توسعته بإضافة 25 شاحنة كل سنة ليصل الأسطول إلى 250. و في سنة 2012 تنشأ شركة متخصصة في تسويق المحروقات "شركة توزيع الوقود و المحروقات SDCC" بمبلغ يتجاوز 150 مليون درهم. تتوفر حاليا على أكثر من 50 محطة للتوزيع و تعتزم سامير رفعها إلى 150 في أفق 2018. و في سنة 2013 تقتني سامير حصة 60% من رأسمال شركة متخصصة في التخزين JPS.
- 5- صحيفة لافي إيكونوميك ليوم 2003/09/26.

6- تصريح اليمني من النقابة الوطنية لصناعة البترول و الغاز خلال الندوة التي نظمتها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالمحمدية حول أزمة سامير.

7- صحيفة لافي إيكونوميك ليوم 2003/09/26.

8- مقال "تحرير أسعار المنتجات البترولية و إلغاء دعم صندوق الموازنة مخطط إمبريالي لاستكمال السيطرة على قطاع الطاقة"، الصادر بالعدد 51 من جريدة المناضلة، فبراير 2013.